

أساتذتها مضرّبون منذ 6 أسابيع

شّل الجامعة اللبنانية يهدد أكثر من 80 ألف طالب

بيروت، يولا أستاذ



من اجتماع أمس لبحث مطالب أساتذة الجامعة اللبنانية شارك فيه وزير المال والتربية علي حسن خليل وأكرم شهيب (الوكالة الوطنية)

وصل النزاع المستمر بين أساتذة الجامعة اللبنانية والحكومة إلى مستويات غير مسبوقة مع دخول الإضراب الذي ينفذه الأساتذة ويدفع ثمنه أكثر من 80 ألف طالب أسبوعه السادس. ورغم المفاوضات التي نشطت قبل أقل من أسبوع ويثولها وزير التربية أكرم شهيب، فإن نقمة الطلبة تعاضمت أخيراً بعدما كان من المفترض أن يكونوا قد أنهوا سنتهم الدراسية ليلتفتوا لاستعداد للعام الدراسي المقبل لأن خلال تقديم طلباتهم إلى جامعات خارج لبنان، أو ليصرفوا لتأمين عمل صفّي، خصوصاً أن القسم الأكبر منهم ينتمي لعائلات محدودة الدخل.

ويعدّ أحد الطلاب في كلية الهندسة بمنطقة رومية أن ما يحصل لم يعد يمكن التسكوت عنه، وقال لـ«الشرق الأوسط»: «اعتقدنا أن الأمور سننتهي كما

العادة خلال أسبوع أو اثنين في حد أقصى، فإذا بها تدخل الأسبوع السادس، ما سيضطرنا في حال وصلوا إلى نفاخ ما إلى تضحية شهر أو شهرين إضافيين من شهر العطلة الصيفية ونحن نحاول أن نأخذ ما فاتنا من دروس، علماً بأنني ممن ينتظرون أشهر الصيف لتأمين عمل لمساعدة عائلتي بالمصاريف».

ويعد عدد كبير من الطلاب، خصوصاً المستقلين منهم، مطالب الأساتذة، لكن معظم المختصين إلى أحزاب يعارضون الإضراب انسجاماً مع مواقف قياداتهم السياسية. وكان رئيس الحكومة سعد الحريري انتقد بشدة يوم الأربعاء الماضي تحرك الأساتذة، عاداً أن ما يحدث «غير مقبول»، وأن الأساتذة لا يملكون الحق بالإضراب. وذهب أبعد من ذلك بوصف الظاهر الذي يقومون به بـ«المجبى بحقهم».

من جهته، رأى عضو كتل «لبنان القوي» النائب سليم عون أن «رابطة الأساتذة المتفرّغين» أظهرت أنها «دون المسؤولية وفائدة

الإحساس بعد أن رهنّت مستقبل أكثر من 80 ألف طالب؛ وأولادي الأربعة منهم، واستمرت بتعنتها في إقفال الجامعة اللبنانية». وأضاف عون: «صدق الرئيس سعد الحريري عندما وصف هذا العمل الرأجالي بالمعيب».

ورغم تأكيد رئيس الحكومة بيان لا بنود في الموازنة تطل أساتذة الجامعة اللبنانية، أكد رئيس «رابطة الأساتذة المتفرّغين» في الجامعة يوسف ضاهر أن أكثر من بند في الموازنة سيطل أساتذة الجامعة بشكل التفاضلي غير مباشر، خصوصاً من خلال ضريبة الدخل على المعاش التقاعدي ووقف التقديمات الاجتماعية المرتبطة بصندوق التعاضد، لافتاً إلى أنه «في لأحة المطالب التي تقدم بها

الأساتذة قبل نحو أسبوع إلى وزير التربية والتي جال بها على رؤساء الثلاثة، مجموعة مطالب تهدف بشكل أساسي لضمان استمرارية الجامعة، لأن الاستمرار في السياسة الحالية يعني أنها ذاهبة لسزوال». وقال ضاهر لـ«الشرق الأوسط»: «مساهمة

الدولة في موازنة الجامعة لا تزال نفسها منذ سنوات، لكننا نطالب بزيادتها، لأن الميزانية الحالية لا يمكن أن تتلاءم مع المستحقات وحرمان أبناء ذوي الدخل المحدود والرواتب، مما دفع برئيس الجامعة لتأمين المستحقات من اعتمادات كانت تخصص أصلاً للمختبرات ولغيرها في كثير من المجالات لتطوير الجامعة والنهوض بها».

وإذ أصل ضاهر أن تؤدي المواقف التصعيدية التي أطلقها رئيس الحكومة أخيراً إلى عرقلة المفاوضات القائمة وأن يتم الأخذ بكل مطالب الأساتذة، أشار إلى أنه إذا تم الأخذ بقسم من المطالب فسيكون هناك اجتماع للمعينين لاتخاذ القرار المناسب؛ إما بالاستمرار في الإضراب؛ أو بتعليقه.

من جهته، أشار عضو كتلة التنمية والتحرير» النائب محمد نصر الله إلى أن «قرار منع التوظيف يجرم الجامعة اللبنانية من الكفاءات اللبنانية، ويحولها إلى جامعة متعاقدين مسلوبين الحقوق»، موضحاً أن «المتعاقد لا

يقاضى راتباً شهرياً، بل سنوياً وزميداً، ولا يتمتع بأي ضمانات اجتماعية وصحية، وهذا ما يؤدي إلى تفريغ الجامعة وتهيمشها، وحرمان أبناء ذوي الدخل المحدود من الحصول العلمي».

ووضع شهيب، أمس، «رابطة الأساتذة» في أجواء اجتماع مع الحريري، وكان قد أعلن مباشرة بعد لقائه رئيس الحكومة أنه تزود بتوجيهاته للحديث مع وزير المال بالتكلفة المالية والواقع المالي لكل بند من البنود المطلوبة من قبل الأساتذة، «على أمل أن ألتقي مع وزير المال بعد اتصالات سيجريها الرئيس الحريري، لكي نحدد أين يمكننا أن نقدم بأي مطلب من المطالب، وأين يجب أن نؤخر، وبالتفاهم والتنسيق مع رئيسة لجنة التربية النيابية النائبة بهية الحريري».

وأفيد في وقت لاحق من أمس باجتماع عقد في وزارة المالية، مخصص لحل أزمة الجامعة اللبنانية، ضم إلى وزير المال علي حسن خليل الوزير أكرم شهيب والنائبة بهية الحريري ورئيس

بيروت، يوسف دياب

دخلت موازنة لبنان لعام 2019 في مناهات جديدة، بعدما وضعتها لجنة المال والموازنة على مقصلة التشريع، لإعادة دروسها من جديد، وسط معلومات عن إلغاء بعض البنود التي أقرتها الحكومة على مدى 19 جلسة لمجلس الوزراء، والتي تمكنت خلالها من خفض العجز من 11,5% إلى 7,59%، وسط تحذيرات من إلغاء بنود تؤدي إلى تطبيق بعض المداخل، وتعيد رفع نسبة العجز مجدداً بما يتعارض مع شروط مؤتمر «سيدرا» ويرتب على لبنان أعباء كارثية في العام المقبل.

وفيما تتخوف مصادر سياسية من إغراق مشروع الموازنة في نقاش واسع، يؤدي إلى تأخير إقرارها، رأى الخبير المالي والاقتصادي الدكتور جاسم عجاقة، أن «إعادة تشريع الموازنة في المجلس النيابي، تدرج ضمن الحق الدستوري للنواب في النقد والمراقبة، لو لم تكن الكتل النيابية ممثلة في الحكومة». وأشار في تصريح لـ«الشرق الأوسط»، إلى أن «الموازنة كما أقرت في الحكومة، وبغض النظر عن الملاحظات التي يمكن إبدائها، إلا أنها نجحت فيما يتعلق بإسراب من 11,5% إلى 7,5%، وكل الأحزاب الممثلة في الحكومة وافقت عليها، معتبراً أن «إعادة درس كل بنودها حق دستوري، لكن إذا جرى فرطها (تفكيكها) لا أحد يضمن بقاء العجز عند حدود 7,5%، وقد يرتفع إلى أكثر من 9% أو نعود إلى العجز الموجود في موازنة 2018 الذي يزيد على 11%».

وانتقد رئيس الحكومة سعد الحريري بشدة، الآلية المعتمدة في إعادة درس الموازنة في البرلمان، وذكر في مؤتمره الصحافي الذي عقده يوم الثلاثاء الماضي، بأن «الحكومة أشبعت الموازنة دراسة على مدى 19 جلسة، وأقرتها بإجماع أعضائها، وكان الوزراء يطالعون نواب كتلتهم على تفاصيل الموازنة»، وسأل (ماذا إعادة دروسها من جديد؟) وأوضح عجاقة، أنه «أقرب إلى طرح الرئيس الحريري»، وأشار إلى أن «لجنة المال والموازنة لا تمتلك المعدات اللازمة التي تمتلكها وزارة المال لإعادة إجراء الحسابات»، وأضاف: «إذا لم تكن الدراسة متوازنة نصبح أمام احتمالات خطيرة»، لافتاً إلى أن «البنود التي قد يجري تطبيقها أو تعديلها متعددة

خبير اقتصادي يحذّر من ارتفاع العجز وتخفي شروط «سيدرا»

لجنة المال في البرلمان اللبناني تعيد تشريح الموازنة

ومنها إلغاء زيادة الضريبة على القيمة المضافة، وإلغاء الإعفاءات عن غرامات تأخير تسديد الرسوم، التي تشجّع المكلف على دفع الضرائب»، ورأى أن «المطلوب إعادة الناس إلى كنف القانون وليس العكس».

من جهته، أعلن عضو كتل «لبنان القوي» النائب آلان عون، أن «إعادة درس الموازنة في المجلس النيابي هي حق دستوري للنواب لا يمكن إلغاؤه». وطمان في تصريح لـ«الشرق الأوسط»، إلى أن «النواب ملتزمون بالإسراع بإقرار الموازنة، وببئس الوقت كتلتهم عليها، لغت العجز بعين الاعتبار». وقال: «عند إلغاء أي بند يجري البحث عن بند آخر يؤكّن الواردات المطلوبة، وهم حريصون على الموازنة بقدر حرص الحكومة». وعن الانتقاد الضمني الذي وجهه الحريري إلى لجنة المال والموازنة، وإعادة بحثها رغم أن الوزراء اطلعوا كتلتهم عليها، لغت النائب عون إلى أن «هذا الأمر غير دقيق، لأن ثمة نواب غير ممثلين في الحكومة، كما أن كتل (لبنان القوي) لم يفتح باب نقاش الموازنة في اجتماعاته». وقال: «إذا لم يعجبهم دور النواب فيلحقوا مجلس النواب وتصدر الموازنة عن الحكومة».

وكان رئيس لجنة المال والموازنة وأمين سر كتل «لبنان القوي» النائب إبراهيم كنعان، قد أعلن أن المجلس النيابي قادر على إيجاد مداخل للخزينة لا تتطال جيوب الموظفين والطبقات الفقيرة والمتوسطة، من دون الكشف عن مصدر هذه المداخل، لكن الخبير المالي والاقتصادي جاسم عجاقة رأى في ذلك «محاولة لتحميل عجز الموازنة وخدمة الدين إلى مصرف لبنان». وقال: «إذا لجأوا إلى هذا الخيار يرتكبون خطيئة قاتلة، لأن قانون النقد والتسليف يمنع على المصرف المركزي إقراض الدولة، لكن يمكن إعطائها بعض الشلف أو الديون بشروط مقيدة جداً». وأضاف عجاقة: «إذا لم تعتمد لجنة المال والموازنة إجراءات تأتي بإيرادات مكان البنود التي يجري تطبيقها، وإذا تجاوزنا سقف الـ9% عجزاً، ستكون السنة القادمة كارثية على لبنان، لأن البقاء تحت عجز 9%، يعني أننا ما زلنا ضمن الأرقام التي وضعها مؤتمر سيدرا الذي اعتمد خفض العجز بنسبة 1% سنوياً وعلى مدى خمسة أعوام، أما إذا قفز العجز فوق 9% تصبح أمام كارثة اقتصادية ومالية». وسكّن إجراءات العام المقبل أكثر قسوة على اللبنانيين».

البخاري: السعودية تمهيداً للجميع لترسيخ الاستقرار

بيروت، «الشرق الأوسط»

لبنان سيبقي في قلب السعوديين» من جهته، نوه شقير بمحبة أكد سفير المملكة العربية السعودية لدى لبنان وليد البخاري أن بلاده تمهيداً للجميع من أجل ترسيخ الاستقرار في لبنان الذي سيبقي في قلب السعوديين. وجاء كلام البخاري خلال لقائه وزير الاتصالات محمد شقير حيث قدم له درعا تقديرية على الجهود التي بذلها في «تسهيل توطيد العلاقات الأخوية بين لبنان والسعودية». وأكد البخاري أن «المملكة تمهيداً للجميع من أجل ترسيخ الاستقرار في هذا البلد الشقيق وأن

إيران تهدد بكشف وثائق تؤكد إدانة نزار زكا

تندن، «الشرق الأوسط»

تابع زكا أسلوباً بعيداً عن المروعة». وأشار منتظري إلى أن زكا قضى جزءاً من الحكم الصادر بحقه في سجون إيران. كما هدد منتظري بالكشف عن وثائق ومستندات وأفلام بحوزة القضاء الإيراني تدين زكا إذا وصل أسلوبه الحالي. وقال منتظري: «نأمل ألا نضطر إلى هكذا إجراءات بحق هذا الشخص»، لكنه عاد وأضاف: «سننشر الوثائق إذا أراد مواصلة الأسلوب الحالي لئلا من هو الكاذب».

ورشة عمل أميركية - أرجنتينية لمكافحة نشاطات «حزب الله»

واشنطن، إيلي يوسف

وقد ركزت ورشة العمل على طريقة عمل «حزب الله» عالمياً و«بينته التحتية الإرهابية والإجرامية وأنشطته في أميركا». وناقش المشاركون تقنيات مختلفة لتقييد أنشطة هذه المجموعة غير المشروعة ومكافحتها، بما في ذلك الوسائل المالية والخاصة بإنفاذ القانون المتوفرة لتحديد الدعم الدولي الذي يتلقاه «حزب الله» وشبكات التمويل التابعة له والتحقيق بشأنها ومقاضاتها. وناقش المشاركون أيضاً محاولات «حزب الله» الرامية إلى مواصلة جمع التبرعات في نصف الكرة الغربي وتوسيع هذا النشاط، خصوصاً في ضوء الضغط المالي الحالي الذي يتعرض له بسبب أثار العقوبات الأميركية على إيران. وشارك في الاجتماع أيضاً مسؤولون من وزارات الخارجية والعدل والخزينة الأميركية، وكذلك من مكتب التحقيقات الفيدرالي، والمركز الوطني لمكافحة الإرهاب، وإدارة مكافحة المخدرات.

الحريري يرفض التدخل السياسي في عمل القضاء

بيروت، «الشرق الأوسط»

اعتبر رئيس الحكومة سعد الحريري أنه «يجب ألا يكون هناك تدخل سياسي في النظام القضائي، وعلينا كمسؤولين سياسيين أن نؤمن العدالة الحقيقية لشعبنا»، مؤكداً أنه لا يوجد في لبنان أقلية «وكلنا لبنانيون».

وقال الحريري خلال حضوره جانباً من أعمال المؤتمر الرابع لرؤساء المحاكم العليا في الدول الفرانكوفونية حول موضوع «نشر اجتهاد المحاكم العليا في زمن الإنترنت»، الذي عقد برعايته في السراي الحكومي: «أنا سعيد بأن لبنان أحد أعضاء الفرانكوفونية، واعتقد أن هناك الكثير من الأمور التي علينا العمل والقائم بها معاً والمواضيع التي تبحثونها مهمة جداً بالنسبة إلى لبنان والعالم، خصوصاً مع الانفتاح الحاصل عبر الإنترنت، وكل ما يحصل عبر المعلوماتية، لكن المشكلة اليوم أن الإنترنت يتم استخدامه بأساليب مختلفة تماماً، خصوصاً بالنسبة إلى المتطرفين الذين يتكاثرون في كل العالم، وإذا تمكنت الدول الفرانكوفونية من إيجاد حل لهذه المسألة فقد نستطيع أن نتفاعل

قالت إن موسم الاصطياف سيكون واعداً إذا بقي الوضع الأمني مستقرًا

بيروت، «الشرق الأوسط»

انتقدت وزيرة الداخلية والبلديات ريا الحسن ما وصفته باقتلاع النازحين من خيمهم، ونقل الكعكي عن الحسن قولها: «إننا أمام فترة صعبة لمدة سنتين لكن بعدها سيكون المستقبل واعداً في حال تمت



الرئيس سعد الحريري خلال مشاركته في مؤتمر رؤساء المحاكم في الدول الفرانكوفونية (الوكالة الوطنية)

باتجاه هذه المشكلة». وأضاف: «أما الموضوع الثاني، فهو التدخل السياسي في النظام القضائي، وبالنسبة إلي، يجب ألا يكون هناك تدخل سياسي في النظام القضائي، وهذه مشكلة يواجهها العالم العربي ودول أخرى تعاني ذلك، وفي نهاية المطاف نحن كمسؤولين سياسيين

موجوداً في العالم العربي، ولدينا قانون يحمي هذا الموضوع. ليس هناك أقلية. كلنا لبنانيون، اعتقد أن بإمكان لبنان أن يكون رسالة، وهو كذلك، وعلينا الاستفادة من ذلك». وكان المؤتمر افتتح أعماله عند العاشرة قبل ظهر اليوم في السراي الحكومي بجلسة افتتاحية تحدث

فيها وزير العدل البرت سرحان ممثلاً الحريري، ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي جان فهد، رئيس مجلس القضاء الأعلى في بنين عثمان باتوكو، وممثل الأمانة العامة للمنظمة الفرانكوفونية ميشال كاريم، والأمين العام لجمعية المحاكم العليا في الدول الفرانكوفونية جان بول جان.

كانت تمهراً بأختام لوزارتي التربية والخارجية

توقيف شبكة تزوير شهادات لا استخدامها خارج لبنان

بيروت، «الشرق الأوسط»

كشفت قوى الأمن الداخلي شبكة لتزوير الشهادات في منطقة الشمال مؤلفة من أربعة أشخاص كانوا يعملون في بيعها بمبالغ تتراوح بين الفين وخمسة آلاف دولار. وفي بيان لها، أوضحت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، أنه في إطار متابعتها للملفات التزوير، وبعد توافر معلومات لها عن قيام شبكة بتزوير وبيع شهادات رسمية وجامعية، تشط ضمن محافظة الشمال، قامت بتكثيف إجراءاتها الاستعلامية، وتمكنت من تحديد هويات أفرادها وتوقيفهم، وجميعهم مقيمون في محافظة الشمال. ولفت البيان إلى أنه «بالتحقيق معهم، اعترفوا بما نسب إليهم لجهة تزوير الشهادات الجامعية وبيعها

معالجة الأزمة الاقتصادية والمالية التي تمر بها، وما يؤثر على ذلك الاستثمار التي توظفها بعض الشركات الدولية مثل الشركات الروسية الصينية في مرفأ طرابلس أو تلك الإطائية في إنشاء المصانع، ولا يمكن لهذه الشركات أن توظف استثماراتها لولا نقتها بالواقع اللبناني على المستويات الريفية والإفادة».

وأضاف: «تم تناول المسألة الخطيرة التي تتعلق بالهجوم على النازحين واقتلاع 700 شخص من منطقة أو قرية؛ حيث إن ما ينتج عن هذا الموضوع يسبب انعكاسات وتأثيراً سلبياً وخطيراً»، وذلك في إشارة إلى قرار بلدية دير الأحمر، في البقاع، بهدم مخيم للنازحين بعد اعتداء شبان على عناصر الدفاع المدني الأسبوع الماضي.



ريا الحسن (أ.ب)

اشترى السلاح الذي استخدمه من تاجر أسلحة وقام بعمل فردي». ونقل الكعكي عن الحسن قولها: «إننا أمام فترة صعبة لمدة سنتين لكن بعدها سيكون المستقبل واعداً في حال تمت